

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر
- دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري بالشلف -

The role of commercial banks in financing economic projects in Algeria

- A case study of the Algerian People's Credit Bank in Chlef -

الرتبة. د. بن واضح سنوسي عائشة
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية
جامعة الشلف - الجزائر -
a.benouadahsenouci@univ-chlef.dz

الرتبة. د. بودية فاطمة *
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية
جامعة الشلف - الجزائر -
f.boudia@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/07/31

تاريخ القبول: 2023/07/02

تاريخ الاستلام: 2023/06/07

ملخص

يهدف هذا البحث الى تبين دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر، ومن اجل ذلك أخذنا عينة من البنوك التجارية والممثلة في بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" من أجل معرفة دورها في تمويل مشاريع هذه الولاية. ولذلك تم صياغة إشكالية البحث على النحو التالي: ما مدى مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" في تمويل المشاريع الاقتصادية بالولاية؟ وقد توصلنا الى جملة من النتائج أبرزها: ساهمت القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الشلف في تمويل العديد من المشاريع بالولاية خلال الفترة 2019-2021.

المصطلحات المفتاحية: بنوك تجارية، تمويل بنكي، قروض الاستثمار، قروض الاستغلال، الشلف.

تصنيف JEL : O32, G32

Abstract:

This research aims to show the role of commercial banks in financing economic projects in Algeria, and for that we took a sample of commercial banks represented in the Algerian People's Credit Bank "Chlef Agency" in order to know their role in financing the projects of this state. Therefore, the research problem was formulated as follows: What is the extent of the contribution of the Algerian People's Credit Bank "Chlef Agency" in financing economic projects in the state? And we have reached a number of results, most notably: The loans granted by the Algerian People's Credit Bank and Chlef Agency contributed to the financing of many projects in the state during the period 2019-2021.

Keywords: Commercial banks, bank financing, investment loans, exploitation loans, Chlef.

Jel Classification Codes: O32, G32

1. مقدمة

بعد التطور السريع الذي شهده العالم اليوم في مجال الإنتاج والتكنولوجيا أصبحت المشاريع والمؤسسات الاقتصادية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتوسيع نشاطها، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الاقتصادي يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل تكاليف وبسبب عدم امكانية المؤسسات الاقتصادية تمويل كل عملياتها بمواردها المالية الخاصة (تمويل ذاتي) ظهرت الحاجة إلى البنوك التجارية لتمويلها وهي التي تعتبر شريان الحياة المصرفية.

وقد برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية و ذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين و خاصة المؤسسات أو الأفراد الذين هم بحاجة إلى الأموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية، فالبنك إذا لا يكتفي بجمع الأموال فقط بل يهتم بالبحث عن طرق استخدامه.

❖ إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" في تمويل المشاريع الاقتصادية بالولاية ؟

❖ الفرضية الرئيسية للدراسة

من خلال إشكالية البحث يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" بشكل كبير في تمويل المشاريع الاقتصادية بالولاية.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في إبراز الأهمية التي تلعب البنوك التجارية في الجزائر في تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال تسليط الضوء على دور بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" في تمويل المشاريع بالولاية.

❖ منهج الدراسة

من أجل معالجة إشكالية البحث والإجابة على فرضية البحث الاعتماد على المنهج استقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث اعتمدنا على الوصف لمعالجة المفاهيم الأساسية حول البنوك التجارية و التمويل البنكي، بينما اعتمدنا على التحليل لإبراز مساهم مدى مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" في تمويل المشاريع الاقتصادية بالولاية.

❖ تقسيمات الدراسة

لمعالجة موضوع البحث تم تقسيم البحث إلى:

- مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية والتمويل البنكي.
- دور قروض البنك الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" في تنمية المشاريع الاقتصادية بالولاية

2. مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية والتمويل البنكي

1.2. تعريف البنوك التجارية وأهميتها

1.1.2. تعريف البنوك التجارية

البنك التجاري هو مؤسسة تسعى إلى تحقيق الربح وهو يتعامل في النقود ومتطلبات النقود، فهو مؤسسة مالية تقوم بخلق الودائع تحت الطلب أي فتح الحسابات الجارية التي تكون محلاً للسحب منها بواسطة أصحابها عند الطلب كما يمكن تحويلها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الشيكات وهذه الوظيفة هي التي تميز البنك التجاري عن أي مؤسسة مالية أخرى، هذا بالإضافة أن الودائع لدى البنك التجاري يتم تداولها كالنقود بينما الودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى لا تتصف بهذه الصفة (خليل، 1982، صفحة 183).

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

كما عرف بعض الكتاب البنك بأنه: المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها. ويرى آخرون في البنك التجاري مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها.

وعلى الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعاً تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف، أهمها (عبد الباقي، 2015، صفحة 12):

- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (هو العائد على رأس المال).
- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني.
- ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة البنك التجاري، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي:
- أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطاً طارئاً مؤقتاً.
- أن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياته، هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفراداً أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها.

2.1.2. أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي: (الصيرفي، 2007، الصفحات 13-14):

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للائنين.
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للمصارف نظراً لحجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.

- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يجمع عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

كذلك تبرز أهمية البنوك التجارية من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الأموال وضخها في مجالات إستثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو والإستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها، ووسيلتها إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة إغراء العاملين بشتى الوسائل على ولوج أبوابها باعتبار أن إجتذاب زبون جديد إنما يعتبر ربحا في حد ذاته (الدوري، 2008، صفحة 33).

2.2. تعريف التمويل البنكي وأهميته

1.2.2. تعريف التمويل البنكي

يعرف التمويل بشكل عام على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على أموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة و العائد (بوراس، 2008، صفحة 24).

ويعرف التمويل البنكي على أنه التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية (جمعون، 2004-2005، صفحة 42).

يمكن تعريفه أيضا على أنه توفير الأموال البنكية المطلوبة من العملاء وبالتكلفة المناسبة التي بواسطتها يتم الحصول على رأس المال واستعمالها في مختلف العمليات أو توفير المال اللازم للإستثمار في قطاع معين بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو غيرها.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل البنكي على أنه: الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي) تحت تصرفه مبلغا النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في: الفوائد، العمولات و المصاريف.

2.2.2. أهمية التمويل البنكي

نظرا لأهمية التمويل في تسير عجلة النشاط الاقتصادي و دوره الفعال يجب أن يتجاوب هذا الأخير مع الأهداف المسطرة من طالبه وتمثل في (حسين، 1998، صفحة 44):

- استغلال الموارد المالية الجيدة لزيادة القدرة الإنتاجية وتلبية حاجيات المجتمع.
- القيام بإنجاز مشاريع جديدة وما يترتب عنها من امتصاص البطالة وتحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد.
- بعد قيام البنك بعملية التمويل فإنه يحول موارده إلى استخدامات وبالتالي يزيد منها.
- توسيع المشاريع قصد تحقيق أقصى ربح ممكن.
- يعتبر عنصرا حيويا لاستمرار نشاط المؤسسة وتحقيق نموها بتطبيق برامجها الإستثمارية.

وتظهر كذلك أهمية التمويل من خلال أهمية و ضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية، سواء كانت هذه الأنشطة تنسم بالطابع المرحلي أو بالطابع الموسمي أو كانت تنسم بطابع إستراتيجي طويل الأمد تتعلق بتواجد المنشآت الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من أجل البقاء أو الطابع المرحلي.

يعد التمويل ضرورة حتمية للبدء في أي مشروع كان فيفضل التمويل بتحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال المنتج و بالتالي توفير سلع وخدمات تستطيع بواسطته أن تهدف إلى تنمية اقتصادية وهذا حسب المقولة "إن المال هو قوام الأعمال.

- رأس المال المستخدم لا يقتصر على المال فحسب بل يشتمل أيضا على رأس مال بشري متمثل في إصلاح الأراضي وتكوين الخبرات والمهارات البشرية، وهذا إضافة إلى المعدات والآلات ومن هذا تبرز الأهمية الكبرى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية.
- ومن أجل أن يلعب التمويل دور فعال ولكي يكون له أهمية على مستوى الاقتصاد يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وهذا بالأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد التمويلية.

3.2. مخاطر وضمانات التمويل البنكي

1.3.2. مخاطر التمويل البنكي

تتعدد المخاطر التي تتعرض لها القروض البنكية ومن أهمها:

❖ **مخاطر عدم التسديد:** تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين لالتزاماتهم المالية المستحقة للبنك، وأبرز هذه الالتزامات المالية القروض والسندات، فقد يكون هنالك سداد ولكن بكامل المبلغ أو قد يكون هنالك سداد بكامل المبلغ ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها (أسعد حميد، 2013، صفحة 346).

❖ **مخاطر السيولة:** إن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للبنك لغرض تلبية سحبودات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض، وزيادة مقارنة بالصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات، أو تسير بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية، وهو كذلك خطر مرتبط بتسيير الخزينة أو ينتج عن أسباب خارجية عن البنك متمثلة في تأخر تسديد القرض وتاريخ استحقاقه من طرف المتعاملين معه، وتنقسم هذه المخاطر إلى مخاطر الأفراد ومخاطر المؤسسات (الشومري، بدون سنة نشر)، صفحة 69).

❖ **مخاطر سعر الفائدة:** يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، بصفة عامة وتقل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل.

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم بنكية عندما يحول البنك ديونا أو قروضا قصيرة الأجل إلى قروضا طويلة الأجل، فإنه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، النتيجة المباشرة، هي أن الناتج البنكي الصافي ينخفض بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة (بلعجوز، 2005، صفحة 6).

❖ **مخاطر سعر الصرف:** إن منح القرض بالعملة الصعبة يجلب للبنك ما يعرف بخاطر الصرف الذي ينتج أساسا عن التقلب في سعر العملات الصعبة مع العملة الوطنية، فارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف وانخفاض هذا السعر يؤدي إلى تحصيل الخسارة (دحيه، 1997، صفحة 117).

2.3.2. ضمانات التمويل البنكي

تنقسم الضمانات إلى عدة أنواع وعادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات، ضمانات شخصية وضمانات عينية ويمكن إيجازها في ما يلي:

❖ **الضمانات الشخصية:** والتي مفادها أن يتعهد شخص ما ذو سمعة أو ملاءة مالية لشخص آخر بتسديد مستحققاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر، كما أن الضمانات الشخصية تتخذ عدة أنواع أبرزها: (أبو عتروس، 2000، صفحة 57):

■ **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق.

■ **الضمان الاحتياطي:** يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد .

❖ **الضمانات العينية (الحقيقية):** إن هذه الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على القرض، كالعقارات والمنقولات وغيرها من المنتجات المادية كما يمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية، وغالبا ما توضع هذه الأوراق والأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه من استرجاع دينه في ميعاده المحدد، و في الغالب تتخذ الضمانات شكل رهن عيني وتوجد الضمانات الحقيقية على شكلين هما

■ **الرهن العقاري:** وهو يمثل حق حقيقي ومباشر على المباني لدفع أو تسديد دين أو أي مبلغ مالي، فهذا الرهن يتبعهما مهما اختلف مالكيه، وهو لا يمنع من استعماله، كاستعمال المراد منه تأجيره أو الانتفاع به، ويمكن تمييز عدة أنواع من الرهن العقاري كالرهن الاتفاقي، الرهن القانوني، والرهن القضائي (آيت عكاش، 2005-2006، الصفحات 98-99).

■ **الرهن الحيازي:** عرف المشرع الجزائري الرهن الحيازي في المادة 948 من القانون المدني بقوله: "الرهن الحيازي عقد يلتزم بموجبه شخص، ضمانا لدين عليه أو على غيره، أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان، شيئا يترتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء إلى أن يستوفي بأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في أن يتقاضى حقه من ثمن هذا الدين، والذي يفهم من هذا التعريف أن الرهن الحيازي هو أن يلتزم الراهن سواء أكان المدين أم الكفيل العيني بأن يدفع إلى الدائن شخص آخر أجنبي يتفقان (العروسي، 2012-2013، صفحة 13).

3. دور قروض البنك الشعبي الجزائري "وكالة الشلف" في تنمية المشاريع الاقتصادية بالولاية

1.3. قروض الاستثمار الممنوحة من طرف الوكالة لتمويل المشاريع الاقتصادية بولاية الشلف

1.1.3. وثائق تكوين ملف قرض الاستثمار في بنك CPA وكالة الشلف

ويتم تكوين ملف قرض الاستثمار بواسطة الوثائق التالية:

❖ الوثائق الإدارية

- طلب القرض موقع عليه.
- الحالة العقارية للمؤسسة.
- نسخة من القانون التأسيسي، وأخرى من السجل التجاري.
- شهادة التبرئة الجبائية و شبه الجبائية من ANDI.
- العقد مع المورد في حالة إستيراد العتاد من الخارج.
- الفواتير الأولية للتجهيزات المراد إقتناءها.
- في حالة أشغال البناء: عقد إداري أو الملكية الشرعية للأراضي الخاصة بالمشروع.
- رخصة بناء المشروع الجديد الصادر من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APCI مرفقة بقرار منح التعويضات.
- 03 ميزانيات سابقة بالنشاط.
- 03 ميزانيات تقديرية للسنوات القادمة تعكس تأثير المشروع.

❖ الوثائق التقنية

- دراسة تقنية واقتصادية كاملة للمشروع.
- مخطط لإنجاز المشروع، وتقديرات لعملية البناء.
- في حالة المهن الحرة، تضاف إلى الوثائق:
- رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية (أطباء جراحة الأسنان...الخ).
- فاتورة تقديرية للعتاد التي تنوي شراؤه من الخارج.

❖ الوثائق المحاسبية والضريبية

- الميزانيات الثلاثة الأخيرة، ودول حسابات النتائج لنفس السنوات.
- الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات الأخيرة.
- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية لأقل من ثلاثة أشهر بالنسبة للمؤسسات التي بدأ نشاطها، وتصريح بالوجود للمؤسسات التي في طور الإنجاز.
- شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية.

2.1.3. الضمانات التي تشترطها وكالة الشلف للبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

إن هذه الضمانات ليست موجهة لأشخاص معينين أو لمؤسسات معينة بل هي تشمل جميع من يطلب الاقتراض، وتختلف باختلاف نشاط المؤسسة ونوع القرض و مدته، هي تنقسم إلى:

❖ **الضمانات الشخصية:** تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ويشترط في هذا الطرف الكافل أن يكون شخصا معروفا ذو سمعة معروفة فيما يتعلق بمركزه المالي، وتنقسم الضمانات الشخصية إلى:

■ **الكفالة:** وهي مكتوب يصدر من طرف شخص عادي أو معنوي يضمن الدفع إذا كان المدين لم يدفع في تاريخ الاستحقاق، ويتم الدفع لصالح الدائن.

■ **الضمان الاحتياطي:** يعرفه البعض على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يلتزم بموجبها بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد فهي بذلك تشبه الكفالة لكنه متعلق فقط بضمان تسديد الورقة التجارية أي يخص الأوراق التجارية فقط.

❖ **الضمانات الحقيقية:** على عكس الضمانات الشخصية الضمانات الحقيقية تكون بضمان موجودات ملموسة وهي تضم قائمة واسعة من السلع والعقارات والتجهيزات، وللبنك حق بيع هذه الضمانات في حالة عجز العميل عن السداد، أي أن الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غور المنقولة من المستمر لضمان التسديد للبنك التجاري.

2.3. قروض الاستثمار الممنوحة من طرف وكالة الشلف لبنك CPA حسب السنوات 2019-2021

يعرف قرض الاستثمار Crédits d'Investissement بأنه القرض الموجه لتمويل إنشاء المشاريع الجديدة وتحديد آلات ومعدات الإنتاج، وتنقسم إلى قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل. وفيما يلي نستعرض دور البنك في تمويل المشاريع بالولاية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: إجمالي المشاريع الممولة من طرف وكالة الشلف لبنك CPA حسب السنوات 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
عدد المشاريع الممولة الممولة من طرف وكالة الشلف	78	36	58
القيمة المالية للمشاريع الممولة دج	683204472300	249401370	240884041

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من سنة في 2019 بلغ 78 مشروع بقيمة تقدر بـ 683 مليار دج، وهو ما يعتبر مبلغا كبير جدا إذا ما قارناه بمثيله في سنة 2020 حيث بلغ المبلغ التقريبي قيمة 249 مليون دج مشروع، وفي سنة 2021 بمبلغ تقديري بـ 240 مليون دج مجسدة في 58 مشروع.

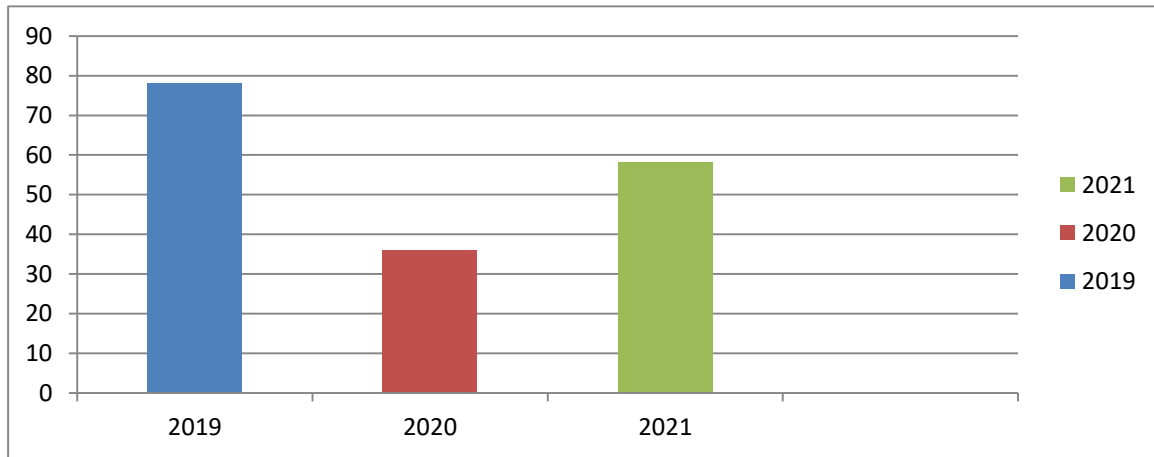
إن القيمة المالية التقديرية للقروض المقدمة سنة 2019 كانت أضعاف مضاعفة مثيلاتها من السنوات الموالية، كما أن ارتفاع عدد المشاريع وقيمتها في سنة 2019 يعتبر قيمة شاذة اقتصاديا إذا ما قارناها بالسنوات محل حدود الدراسة، وهو ما يفسر ويعكس التوجهات الاقتصادية للدولة آنذاك في محاولة سياسية مجسدة بإستراتيجية اقتصادية لشراء السلم الاجتماعي حيث أن هذه الخطوة التكتيكية كانت تشمل الاقتصاد الجزائري ككل، وشهدت هذه الفترة أوضاعا مضطربة نوعا ما على الصعيد الوطني، حيث شهد ما يعرف

بالحرك الشعبي، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تنتهج أنجع الحلول لتفادي هذه الاضطرابات وهو بدوره ما تجسد في سياستها الاقتصادية من منح مكثف للمشاريع الاقتصادية على مختلف أشكالها دون دراسات اقتصادية حقيقية و على أساس سياسي صرف.

ويلاحظ أن عدد المشاريع الممنوحة ومبالغها هي الأقل سنة 2020 وذلك ما يفسر اقتصاديا بمحاولة التدارك والإصلاح الاقتصادي عن طريق المنح المكثف غير المدروس للمشاريع خلال السنة التي سبقتها، إضافة إلى الظروف الوبائية التي ألمت بالجزائر على غرار دول العالم، والتي تأثرت بها أيضا وكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري من حيث المشاريع الممنوحة والممولة بشكل واضح سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

أما بعد سنة 2020 فنلاحظ أن عدد المشاريع الاقتصادية الممنوحة ومبالغها قد ارتفعت مقارنة بالسنة التي قبلها لكن بنسبة منخفضة جدا مقارنة ب 2019 وهذا ما يفسر أولا زوال التأثير الكبير لجائحة كورونا والظروف الوبائية وعودة الاقتصاد تدريجيا إلى حالته الطبيعية بمنح الحكومة مشاريع اقتصادية، وثانيا أن الغرض المراد تحقيقه من المنح المكثف للمشاريع سنة 2019 قد تم تحقيقه فعلا و إلا لما تم تخفيض عدد المشاريع في 2021، ما يعكس القيمة الحقيقية للمشاريع والمبالغ الفعلية التي تتماشى مع القدرة الحقيقية لاقتصاد الولاية حيث أن عدد المشاريع فيها كان كخطة تصحيحية لسنة 2019.

الشكل رقم 01: توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة CPA الشلف حسب السنوات 2019-2021



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات الجدول 01.

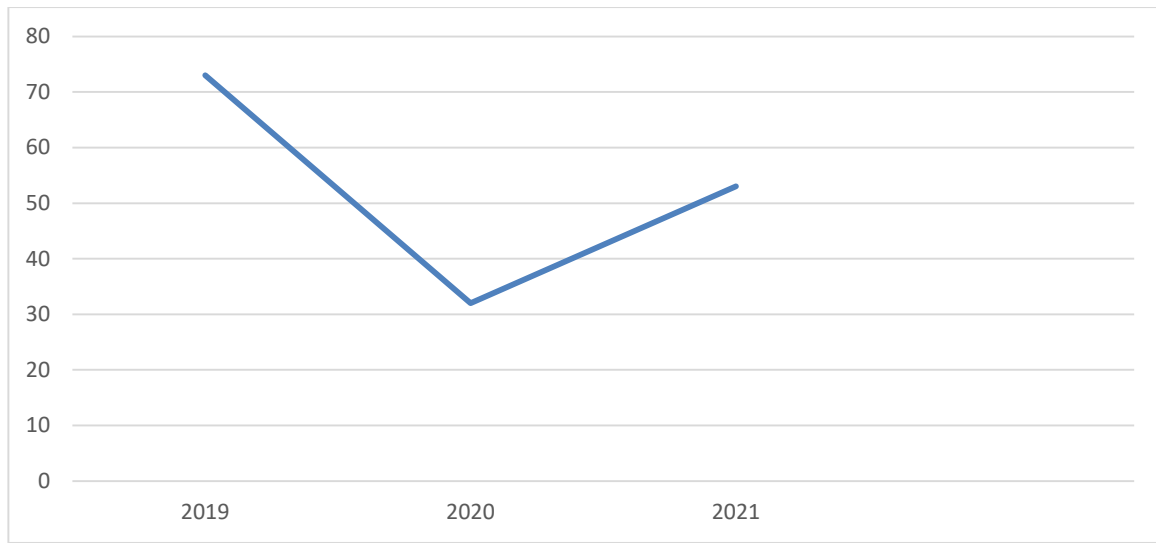
الجدول 02: عدد المشاريع الممولة من وكالة الشلف CPA بقروض الاستثمار خلال السنوات 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
عدد المشاريع الممولة بقروض الاستثمار	73	32	53
القيمة المالية للمشاريع الممولة بقروض الاستثمار (دج)	683204472300	249401370	240884041

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: عدد المشاريع الممولة من وكالة الشلف CPA بقروض الاستثمار خلال 2019-2021



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن هناك تذبذب في عدد المشاريع الممولة بقروض الاستثمار من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري خلال هذه السنوات الأخيرة حيث ارتفع في سنة 2019 وانخفض في السنتين الأخيرتين 2020 و 2021، وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من قبل البنك ودعم الدولة لهذا النمط من القروض و المشاريع.

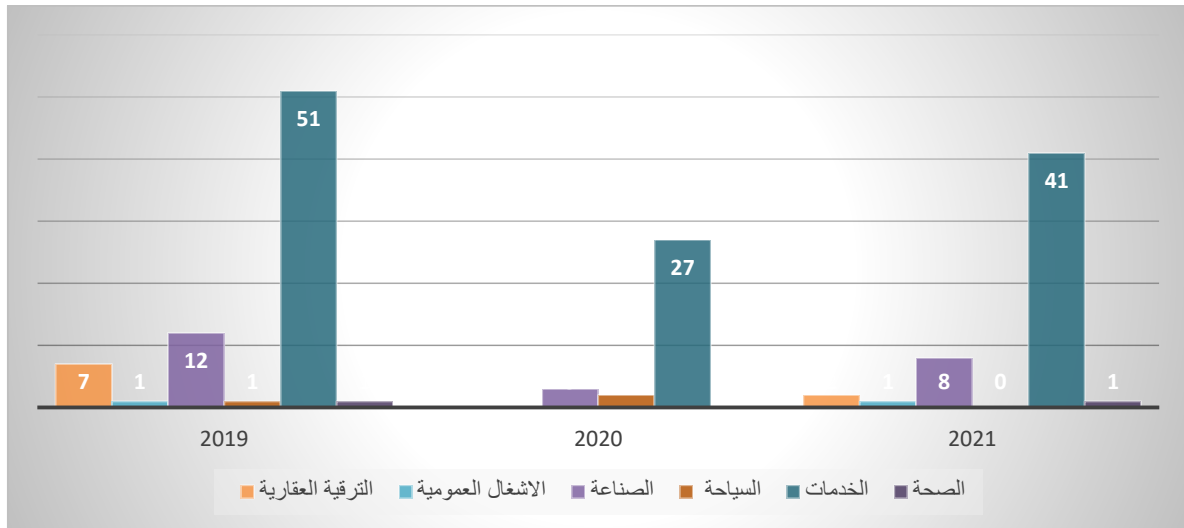
الجدول رقم 03: مساهمة وكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2019-2021

السنوات	2019	2020	2021
القطاعات	عدد المشاريع الممولة بقروض الاستثمار حسب القطاعات		
الترقية العقارية	07	00	02
الاشغال العمومية	01	00	01
الصناعة	12	03	08
السياحة	01	02	00
الخدمات	51	27	41
الصحة	01	00	01
المجموع	73	32	53

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: عدد المشاريع الممولة بقروض الاستثمار من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الشلف (123) حسب القطاعات خلال الفترة 2019-2021



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات من الجدول 03.

يعتبر قطاع الخدمات الصناعة والتربية العقارية القطاعات الرئيسية التي قام بنك القرض الشعبي الجزائري بتمويلها خلال السنوات الأخيرة، حيث نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة من قبل وكالة البنك خلال السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة مع باقي القطاعات.

إن التسهيلات المالية الممنوحة من طرف وكالة البنك في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قام بها الأشخاص والمؤسسات، والتي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي. ولكن في سنة 2020 وعلى إثر الجائحة الوبائية التي ألمت بالجزائر انخفض عدد المشاريع مقارنة بالسنة التي قبلها وقد اختلف تأثر القطاعات الممولة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري، حيث تأثر كل من قطاع التربية العقارية والصناعة وقطاع الخدمات وظهر التأثير بشكل واضح في هذه السنة مقارنة بالسنة التي قبلها الأمر الذي أثر على عدد مناصب الشغل المتولدة في هذه القطاعات بالانخفاض في هذه السنة.

نستنتج مما سبق أن المساهمة الضعيفة التي توصلنا إليها، فيما يخص مساهمة وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المشاريع باقي القطاعات دفعتنا إلى افتراض أن هذا الأخير ليس البنك الوحيد الذي يمول المشاريع الاقتصادية، وللتأكد من هذه الفرضية قمنا بزيارة وتفقد المواقع الإلكترونية للبنوك الأخرى المتواجدة في ولاية الشلف لإجراء مقارنة مساهمة بين بنك القرض الشعبي الجزائري وبقية البنوك، حيث اطلعنا بعد زيارتنا لموقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية و هو البنك المقابل لوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري على المساهمة الكبيرة لهذا الأخير لقطاع الفلاحة حيث أن بنك القرض الشعبي الجزائري لا يمول مشاريع بهذا النوع.

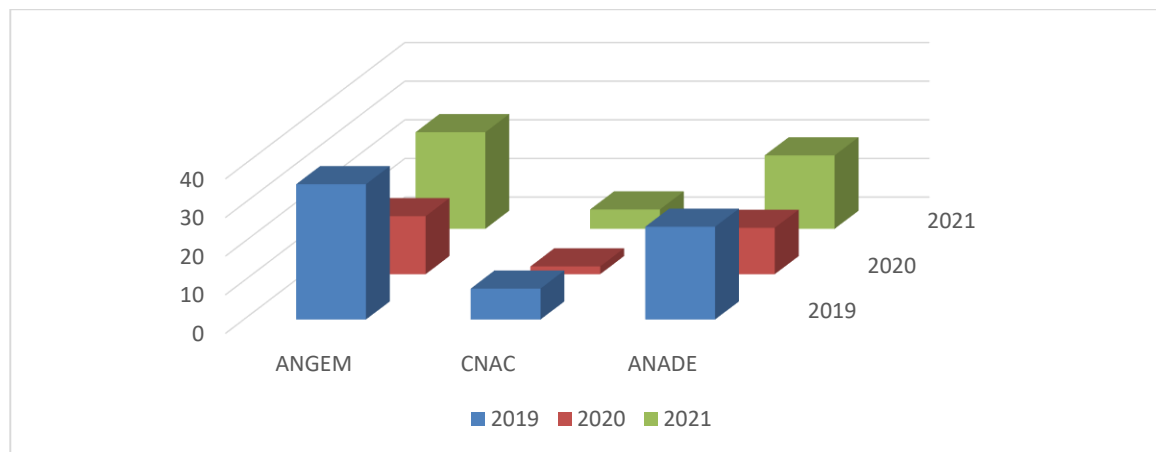
الجدول رقم 04: عدد القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم (ANSEJ-ANGEM-CNAC) الممنوحة خلال السنوات 2019-2021

السنة	2019	2020	2021	المجموع
ANGEM	35	15	25	75
ANSEJ	24	12	19	55
CNAC	08	02	05	15
المجموع	67	29	49	145

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: عدد القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم (ANSEJ-ANGEM-CNAC) الممنوحة من طرف وكالة الشلف CPA خلال السنوات 2019-2021



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات من الجدول 04.

يظهر لنا من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن حجم القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم الممنوحة للأشخاص والمؤسسات الاقتصادية كبيرة في (ANSEJ-ANGEM) وقليلة (CNAC)، حيث نلاحظ في سنة 2019 أن عدد قروض ANGEM بلغ 35 قرض وعدد قروض ANSEJ بلغ 24 أما عدد قروض CNAC فقد بلغ 08 قروض فقط، أما في سنة 2020 نلاحظ انخفاض كبير لعدد قروض ANGEM-ANSEJ-CNAC مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا بسبب جائحة كورونا والظروف الوبائية التي كانت تعيشها البلاد حيث انخفض عدد القروض من 35 إلى 15 قرض ANGEM وإلى 12 قرض ANSEJ وقرضين فقط CNAC، وفي سنة 2021 والعودة التدريجية للحياة الطبيعية والاقتصادية مع تناقص تأثير الوباء نلاحظ عودة ارتفاع عدد قروض ANGEM حيث بلغت 25 قرض وكذلك عدد قروض ANSEJ حيث وصلت إلى 19 قرض في حين ارتفاع قليل لعدد قروض الممنوحة لـ CNAC، ومن هنا نلاحظ أن جل القروض كانت في إطار تدابير دعم ANGEM و ANSEJ أما عدد قروض CNAC فكانت منخفضة خلال الثلاث سنوات الأخيرة عكس ANGEM و ANSEJ لأن هاته الأخيرة حدود مبالغها ملائمة لمشاريع المنطقة مقارنة بـ CNAC.

2.3. قروض الاستغلال الممنوحة من طرف الوكالة لتمويل المشاريع الاقتصادية بولاية الشلف

1.2.3. وثائق تكوين قرض الاستغلال في بنك CPA وكالة الشلف

ويتم تكوين ملف قرض الاستغلال بواسطة الوثائق التالية:

❖ الوثائق الإدارية و القانونية

- طلب خطي من طرف المعني لتقديم قرض بمبلغ معين.
- وثيقة داخلية تقدم من طرف مصلحة القروض، يقوم طالب القرض بملئها و توقيعها.
- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري للمؤسسة.
- تفويض الرئيس العام للمسؤولية بصلاحية طالب القرض و تشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة.
- رقم الحساب البنكي للزبون و إذا ن هذا الأخير لا يملك حسابا مفتوحا فسيفتح له حساب بنكي.
- *عقود الملكية للمؤسسة. القانون الأساسي للمؤسسة.
- النشرة الرسمية للإعلانات القانونية لإثبات الاستثمار القانوني للعقد.

❖ الوثائق المحاسبية

- الميزانية المحاسبية بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة مع جداول حسابات النتائج لنفس السنوات.
- الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاثة القادمة و قد تصل إلى خمس سنوات.

❖ الوثائق الضريبية وشبه الضريبية: مخطط الخزينة الذي يسمح باستخراج:

- تقديرات النفقات و الإيرادات الشهرية والمستقبلية ودراسة تقنية واقتصادية للمشروع.
- نسخة من رخصة الاستثمار للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- شهادة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي.
- وثائق ضريبية و شبه ضريبية حالية لأقل من 3 أشهر تثبت وضعية المستثمر اتجاه مصلحة الضرائب.

2.2.3. الضمانات التي يشترطها بنك القرض الشعبي الجزائري: يطلب بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الشلف (123) عادة

ضمانات شخصية أو رهن عقاري بالإضافة إلى تأمين متعدد الأخطار، فالبنوك التجارية منذ 2011 أصبحت تقبل الرهن العقاري كضمان للمؤسسات التي لها حق استغلال الأرض من طرف الدولة لمدة معينة، ويعتبر هذا الرهن بمثابة الرهن التقليدي وذلك لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها عجز في تقديم الضمانات العينية و هذا للتقليل من مخاطر القروض.

3.3. قروض الاستغلال الممنوحة من طرف وكالة الشلف لبنك CPA حسب السنوات 2019-2021

قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الأجل تتراوح من يوم إلى 18 شهرا بالعملة الوطنية، أما القروض المتعلقة بالعملة الأجنبية فهي قروض طويلة الأجل، وينقسم هذا النوع من القروض إلى قروض السيولة وتشمل تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسبيق على الفاتورة والتسبيق على المخزون، بينما النوع الثاني فتتمثل في قروض بالإمضاء، وفيما يلي نستعرض دور البنك في تمويل المشاريع بالولاية من خلال الجدول التالي:

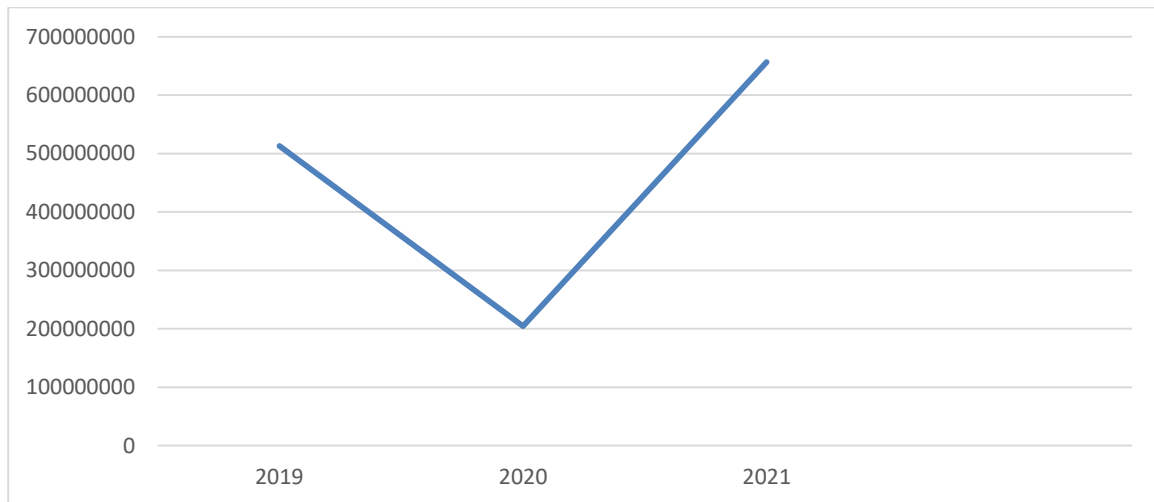
الجدول رقم 04: عدد مشاريع CPA (وكالة الشلف 123) الممولة بقروض الاستغلال وقيمتها المالية حسب السنوات 2019-2021

2021	2020	2019	السنوات
05	04	05	عدد المشاريع الممولة بقروض الاستغلال
656400000	204500000	513100000	القيمة المالية للمشاريع الممولة بقروض الاستغلال (دج)

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الممولة بقروض الاستغلال في سنة 2019 هو 05 مشاريع بقيمة مالية بلغت إجمالا 513100000 دج، وبالنسبة لسنة 2020 ومقارنة بالسنة التي قبلها أنخفض عدد المشاريع إلى 04 مشاريع حيث بلغت القيمة المالية لهذه المشاريع 204500000 دج، أما في سنة 2021 ارتفع عدد المشاريع الممولة إلى 05 مشاريع وهو نفس عدد المشاريع الاقتصادية الممولة سنة 2020، أي نفس عدد المشاريع قبل جائحة كورونا 2020، ولكن بقيمة مالية أكبر من القيمة المالية لسنة 2019 حيث بلغت هاته القيمة 656400000 دج.

الشكل رقم 04: تطور القيمة المالية للمشاريع الممولة بقروض الاستغلال من طرف وكالة الشلف (CPA)



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات من الجدول 04.

من خلال الشكل البياني الموجود في الأعلى نلاحظ أن القيمة المالية للمشاريع الممولة بقروض الاستغلال في السنوات الثلاث الأخيرة انخفضت من 513100000 دج، في سنة 2019 إلى 204500000 دج، في سنة 2020، ثم ارتفعت في سنة 2021 حيث بلغت 656400000 دج.

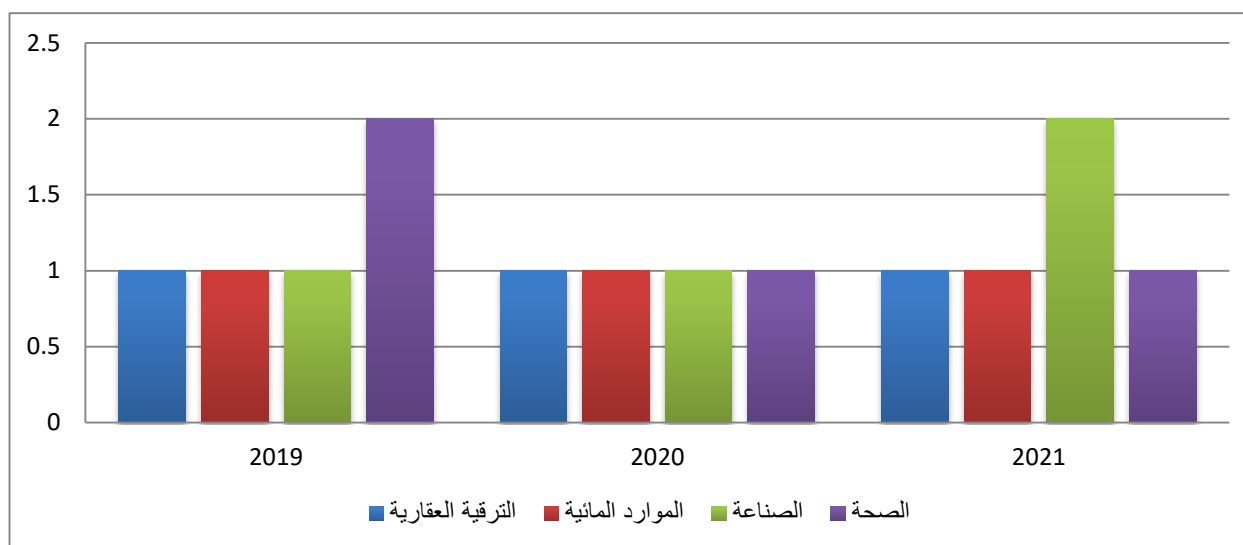
الجدول رقم 05: عدد المشاريع الممولة بقروض الاستغلال من طرف وكالة الشلف لبنك CPA حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2019-2021

السنوات	2019	2020	2021
القطاعات	عدد المشاريع الممولة بقروض الاستغلال حسب القطاعات		
الترقية العقارية	01	01	01
الموارد المائية	01	01	01
الصناعة	01	01	02
الصحة	02	01	01
المجموع	05	04	05

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 05: توزيع المشاريع الممولة بقروض الاستغلال من طرف وكالة الشلف لبنك CPA حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2019-2021



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات الجدول 05.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن هناك تقارب في عدد المشاريع الممولة بقروض الاستغلال في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث تم تمويل 5 مشاريع في كل من سنة 2019 و 2021 و 4 مشاريع في سنة 2020، حيث تم تمويل مشروع واحد في كل سنة من السنوات محل لدراسة بالنسبة إلى الترقية العقارية والموارد المائية، أما المشاريع الصناعية فقد تم تمويل مشروع واحد في سنة 2019 و 2020 ومشروعين اثنين في سنة 2021، أما مشاريع قطاع الصحة فتم تمويل مشروعين في سنة 2020، ومشروع واحد في كل من 2020 و 2021.

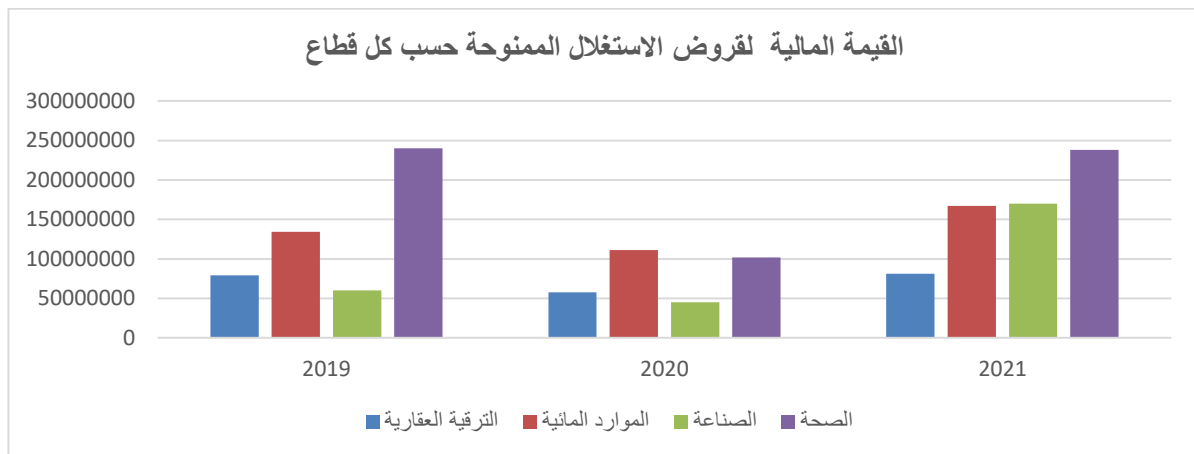
الجدول رقم 06: مساهمة وكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المشاريع بقروض الاستغلال حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2019-2021

السنوات	2019	2020	2021
القطاعات	القيمة المالية لقروض الاستغلال الممنوحة (دج)		
الترقية العقارية	79000000	57500000	81000000
الموارد المائية	134100000	111300000	167250000
الصناعة	60000000	45000000	169900000
الصحة	240000000	102000000	238250000
المجموع	513100000	204500000	656400000

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 06: مساهمة وكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المشاريع بقروض الاستغلال حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2019-2021



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن قطاع الصحة يعتبر أكبر القطاعات التي قامت وكالة البنك القرض الشعبي الجزائري بتمويلها بقروض الاستغلال، حيث بلغت القيمة المالية للسنوات الثلاث 580250000 دج، أين تم تمويل مشروع في سنة 2019 بقيمة 240000000 دج، ومشروع في سنة 2020 بقيمة 102000000 دج، ومشروع آخر خاص بسنة 2021 بقيمة مالية بلغت 238250000 دج، كما نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن القطاع الذي يلي قطاع الصحة هو قطاع الموارد المائية، حيث تبلغ القيمة المالية للسنوات الثلاث لهذا القطاع 412650000 دج.

إن التسهيلات المالية الممنوحة من طرف وكالة البنك في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قام بها الأشخاص والمؤسسات، تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي، ويعود انخفاض القيمة المالية للمشاريع الممولة من طرف وكالة البنك في سنة 2020 بسبب الجائحة الوبائية التي ألمت بالجزائر، والتي تأثرت بها

البنوك بشكل عام وبنك القرض الشعبي الجزائري ووكالاته بشكل خاص، مما أثر على القطاعات الممولة من طرف وكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم 07: القيمة المالية للمشاريع الممولة بقروض الاستغلال وقروض الاستثمار من طرف CPA وكالة الشلف 123

حسب السنوات 2021-2019

السنوات	2019	2020	2021
القيمة المالية لقروض الاستغلال	513100000	204500000	656400000
القيمة المالية لقروض الاستثمار	683204472300	249401370	240884041
إجمالي القروض	683717572300	453901370	897284041

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

الجدول رقم 08: مقارنة تمويل بنك CPA وكالة الشلف 123 للمشاريع الاستثمارية بالمشاريع الاستغلالية حسب السنوات

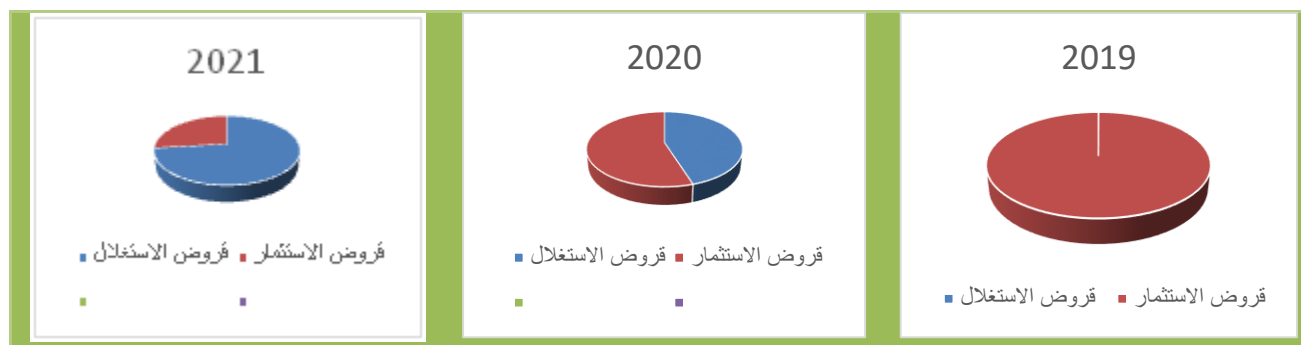
2021-2019

السنوات	2019	2020	2021	المجموع
عدد المشاريع الممولة بقروض الاستغلال	05	04	05	14
عدد المشاريع الممولة بقروض الاستثمار	73	32	53	158

المصدر: وثائق ممنوحة من مصلحة القروض بوكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 07: توزيع قروض بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الشلف 123 خلال 2021-2020-2019



المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات الجدول رقم 08.

من خلال ما تقدم من المعطيات الجدول لاحظنا أن وكالة الشلف لبنك القرض الشعبي الجزائري ساهمت خلال السنوات الثلاث الأخيرة في تمويل 55 قرض في إطار دعم تشغيل الشباب بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، كما ساهم في تمويل 75 قرض في إطار دعم تشغيل الشباب بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، مما أدى إلى زيادة حجم قروض الاستثمار التي يقدمها CPA لهذه المشاريع، نظرا للدعم الذي تقدمه لها الدولة كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أنها قدمت خلال السنوات الثلاث الأخيرة 158 قرض استثماري مقابل 14 قرض استغلالي وعليه نستخلص مما سبق أن احتياج المؤسسة طالبة القرض تظهر سواء على مستوى دورة الاستثمار ودورة الاستغلال إلى أنها تحتاج أكثر إلى تمويل قصير الأجل.

4. خاتمة

يقوم البنك بعملية التمويل عن طريق جمع أكبر قدر من الودائع من أجل دعم مركزه المالي، ويعمل جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعملاء، من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور والحصول على أرباح لبقائه وبذلك يكون ربح لكلا الطرفين فالبنك يتحصل على أرباحه لاستمراره والمستثمر يتحصل على التمويل للقيام بمشروعة.

1.4. النتائج

من خلال هذا البحث يمكن تقديم جملة من النتائج أهمها:

- تعمل البنوك التجارية إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تمويلها للمشاريع الاقتصادية.
- يعمل البنك بحذر عن منحه للقرض للتقليص من أخطار عدم السداد حيث يأخذ ضمانات من المقترض.
- تظهر أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفائض من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، وهذا الأمر يعطي الحركة والحياة اللازمة لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.
- التمويل هو مجمل وسائل الإقراض التي تسمح للمؤسسة بضمان استثمارية نشاطها.
- ساهمت القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الشلف في تمويل العديد من المشاريع بالولاية خلال الفترة 2019 - 2021.

2.4. التوصيات

من خلال نتائج البحث يمكن تقديم جملة من النتائج أهمها:

- ضرورة تعزيز البنك التجارية بآليات تسويقية متطورة تستفيد فيها الفئات المعنية بخدمات نوعية حسب طبيعة نشاطهم وتخصصاتهم.
- وجوب اهتمام البنوك بمجال التكنولوجيا الرقمية لتقليص البيروقراطية وتسهيل دراسة ملفات القروض.
- تسريع عمليات منح القروض عن طريق تسريع دراسة الملفات للمقترضين.
- ضرورة إقامة برامج توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على القيام بمشاريعهم الخاصة ومن ثم ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع المتميزة.

5. قائمة المراجع

1. إبراهيم اسماعيل عبد الباقي. (2015). إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
2. أحمد بوراس. (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية. عنابة: دار العلوم.
3. العلي أسعد حميد. (2013). إدارة المصارف التجارية - مدخل إدارة المخاطر-. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
4. حسين بلعجوز. (2005). إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل.
5. سامي خليل. (1982). البنوك والنقد. الكويت: شركة كاظمة للنشر.

6. سمير آيت عكاش. (2005-2006). *تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري*. جامعة البليدة: مذكرة متجستير في العلوم الاقتصادية.
7. شوقي حسين. (1998). *الموارد والتمويل*. القاهرة: الدار الجامعية.
8. صادق راشد الشومري. ((بدون سنة نشر)). *استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثارها في الاداء المالي للمصارف التجارية*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
9. عبد الحفيظ دحيه. (1997). *علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الاقتصادية - حالة الجزائر بين الماضي والحاضر*. - المدرسة العليا للتجارة: رسالة ماجستير في المالية.
10. عبدالحق أبو عتروس. (2000). *الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، تطبيقات)*. قسنطينة: جامعة منتوري.
11. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري. (2008). *ادارة البنوك، الطبعة الرابعة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
12. محمد الصيرفي. (2007). *ادارة المصارف، الطبعة الاولى*. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
13. نصوري محمد العروسي. (2012-2013). *نظام الرهن الحيازي العقاري في القانون المدني الجزائري*. جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في القانون.
14. نوال جمعون. (2004-2005). *واقع وآفاق النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير*. جامعة الجزائر.